

المسئول القانوني بجهاز الرقابة والمحاسبة لـ «الميثاق»:

تعديل القانون سيمكن الجهاز من الرقابة على المال العام أينما وجد

سنعمل كفريق واحد في
الحرب ضد الفساد مع الهيئة
الجديدة والتضامن

عبد الوالي المذاهبي

يكتشف الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة استعدادات لبدء حرب واسعة لمكافحة الفساد على جانب الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد المزمع إعلان أسماء أعضائها قريباً. ويخضع الجهاز حالياً لعملية إعادة هيكلة تقوم بها شركة عالمية لاكتشاف السبل التي حدثت من قدرة الجهاز على تنفيذ مهامه بشكل كامل خلال الفترة الماضية، والعمل على وضع المعالجات العملية لها، والاستفادة منها في صياغة القانون الجديد للجهاز الذي سيتضمن صلاحيات أوسع لتأدية مهامه، بالإضافة إلى مزايا أخرى في الرقابة على المال العام.

هذه القضايا بالإضافة إلى علاقة الجهاز بهيئة مكافحة الفساد والجهاز الأخرى المرتبطة بأعماله يتحدث عنها الأخ حسين شيخ باراج، مدير عام الشؤون القانونية بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في سياق اللقاء التالي نص:

● بداية من الحثييات المرتبطة بالتعديلات المرتبطة على قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

● لا حظنا من خلال تجربتنا السابقة منذ صدور القانون الحالي عام ١٩٩٢م، شهدت الساحة في مجال العمل الرقابي الكثير من التحولات والتغيرات والجهاز لاشك يتابع تلك التغيرات على المستوى الداخلي والخارجي ويحاول الاستفادة من تجارب الدول المتطورة في هذا الجانب، لذلك فإن الجهاز يخضع حالياً لعملية إعادة هيكلة تقوم بها إحدى الشركات الاستشارية العالمية وسيتم من خلال ذلك إعادة صياغة قانون الجهاز، بحيث يتم الاستفادة من كافة المشاكل والصعوبات التي واجهت الجهاز في عمله الرقابي على مدى السنوات الماضية، واستيعاب تلك الملاحظات في القانون المرتقب.

وسيتتم من خلال التعديلات الجديدة الخوض في توسيع صلاحيات الجهاز في مختلف أشكال الرقابة التي سيمارسها، وكذلك يؤمل أن يتضمن القانون الجديد إعطاء الجهاز حق وصلاحيات الفحص والمراجعة لمختلف الجهات، وسيحاط للجهاز الرقابي على المال العام وجد، وسيكون لذلك آثار عملية وجوهرية على صعيد تعزيز قدرات الجهاز الرقابية، ووضع كل الجهات تحت رقابة الجهاز، وبالتالي تقييمها وفحصها وإظهار وإبراز كافة أشكال الأخطاء.

● ما المزايا الإضافية التي سيتضمنها القانون في الرقابة على المال العام؟
- هناك الكثير من الجهات تمتعت عن تمكين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من القيام بعملية الفحص والمراجعة بحجة أن قوانينها الخاصة تحول دون رقابة الجهاز عليها، وفي كافة أشكال الأخطاء.

اليمن نفذت
بنود اتفاقية
الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد

هذا الجانب سيكون هناك نص أو مادة تخص للجهاز حق الرقابة على كل الجهات حتى في ظل وجود مثل هذه التشريعات التي تختمرت خلفها بعض الجهات للحصول دون ممارسة الجهاز للرقابة عليها، وعلى اعتبار أن التشريع الرقابي للجهاز هو المرجع والذي من خلاله سيتمكن من الرقابة الكاملة.

وهناك ميزة أخرى في القانون الجديد تتعلق بالاستقلالية، وستكون هناك مواد خاصة بتعزيز استقلالية الجهاز وموظفيه ماليًا وإداريًا، وكلما كان الجهاز بعيدا عن الضغوط كلما كان قادراً على الوفاء بالتزاماته التي يجدها القانون.

التزام بالشروط الدولية

● كيف تنظرون إلى الدور المناط بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في إطار الصلاحيات المنوطة لها بموجب قانون مكافحة الفساد، وكذا المزايا التي أعطيت لها لإكمال ما يقوم به الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة؟

- أولاً لابد من التأكيد على أن إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد جاء كنتيجة منطقية لاستحقاقات توقيع بلادنا على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد التي توجب المادة السادسة منها على الدول الموقعة إنشاء هيئات معنية بمكافحة الفساد، وبما أن بلادنا صادرت طرفاً في هذه الاتفاقية وتم المصادقة عليها وصر بها القانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٥م، وشارك الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة مع جهاز آخر في صياغة مشروع القانون، وقد تمت عدد من الملاحظات لدى مناقشتها في مجلس النواب

● كيف تنظرون إلى الدور المناط بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في إطار الصلاحيات المنوطة لها بموجب قانون مكافحة الفساد، وكذا المزايا التي أعطيت لها لإكمال ما يقوم به الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة؟

- أولاً لابد من التأكيد على أن إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد جاء كنتيجة منطقية لاستحقاقات توقيع بلادنا على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد التي توجب المادة السادسة منها على الدول الموقعة إنشاء هيئات معنية بمكافحة الفساد، وبما أن بلادنا صادرت طرفاً في هذه الاتفاقية وتم المصادقة عليها وصر بها القانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٥م، وشارك الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة مع جهاز آخر في صياغة مشروع القانون، وقد تمت عدد من الملاحظات لدى مناقشتها في مجلس النواب

الأموال العامة، وهناك إدارة خاصة بالمتابعة تقوم بالتنسيق والتواصل مع الجهات المختصة، والرصد على استفساراتها وتزويدها بالبيانات والوثائق والأدلة ونحو ذلك، بما يمكن هذه الجهات من اتخاذ قراراتها الصحيحة والعادلة، وقد نجحت هذه التجربة بشكل كبير خصوصاً مع نيابات الأموال العامة.

● لماذا تعامل جريمة الفساد كجريمة مجهولة على الرغم من الفساد أصبح ظاهرة معترف بها رسمياً وتشكل لواجهته أجهزة وميناء خاصة؟

- لو رجعنا إلى التقارير والإحصاءات التي يصدرها الجهاز لوجدنا أنه يقوم بعمله على أكمل وجه ويكتشف العديد من المخالفات المالية والإدارية وبعضها يرتقي إلى مستوى الوضوح الجانبي، والتي يتم إحالتها بحسب الاختصاص إلى النيابة ومحاكم الأموال العامة التي انشئت لهذا الغرض، أما دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة فهو القيام بالفحص والمراجعة وإبلاغ الجهات القضائية بالنتائج، وهنا يبدأ دورها.

نؤكد الأهمية
لتقارير الجهاز إذا لم
تترجم إلى واقع من
قبل الجهات المختصة

● ولكنكم تقومون بجهود كبيرة كما قلت لاكتشاف هذه الجرائم ولا يجوز أن تضع.. فهل تنتهم جهات أخرى بالتقصير؟
- أنا لا أتهم أية جهة أخرى بالتقصير بل على العكس، نحن نقوم بعمل لقاءات تشاورية مع السلطات القضائية لكي يصبح بيننا لغة مشتركة، ويتفق على كيفية تفعيل هذه القضايا، وكيف يجب أن تكون هذه العلاقة، وما حدود المهام التي تقوم بها الجهات، وكذا مهام السلطات القضائية.. نحن في الجهاز قمنا بعملنا وبلغنا الجهات المختصة بهذه القضايا، وعلى كل جهة أن تتنازل مهامها وصلاحياتها.

ونحن دائماً نؤكد الأهمية لتقارير الجهاز إذا لم تترجم إلى واقع من قبل الجهات المختصة، وهي كذلك لا نستطيع أن نعمل بدون تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، فالتكامل شركاء في تحمل المسؤولية، والتكامل معني بمكافحة الفساد ويجب علينا العمل كفريق واحد.

● أود التوضيح هنا أن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة هو جهاز فني مهني ومتخصص، والرقابة والمحاسبة لا تعني المساءلة.

● كيف تتوقع مستوى عمل الجهاز مستقبلاً في ظل وجود الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد؟
- نتمنى وننتظر لأن تكون الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد القادمة رديفاً وسداً حقيقياً للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ونحن على أتم الاستعداد للعمل سوياً مع هذه الهيئة ومع كل الجهات المعنية من أجل مكافحة الفساد.

● هل سيكون هناك علاقة ارتباط مباشرة؟
- بالتأكيد، سيكون هناك علاقة مع الهيئة كما هي علاقتنا بالقضاء، لأن عملنا مرتبط بشكل رئيسي.

● من المسؤول؟؟
- إذاً لماذا لا نرى محاكمات للفساديين تتنازع مع حجم الحديث عن قضايا الفساد؟ هذا السؤال يجب أن يوجه إلى الجهات القضائية.

● هل تنتمها بالتقصير؟
- ليس اتهاماً، ولكن أؤكد على أن كل جهة يجب أن تقوم بمهامها على أكمل وجه.. الجهاز المركزي ليس سلطة وليس محكمة.

مسح شامل لتقييم المدارس الأهلية وإغلاق المنشآت المخالفة

لطيفة سراج: معظم مدارس التعليم الأهلي مجرد شقق سكنية

مدارس.
● ما الحد الأدنى للمدارس الأهلية وفق الشروط والمواصفات التي تضمنها اللائحة الوزارية؟
- نفترض كحد أدنى في المدارس الخاصة أن تكون هناك سبعة مناسبات لعدد الطلاب والحد الأدنى حسب اللائحة هو ٢٠ اسم للطلاب ومع الأسف هذا غير موجود، مع أن الهدف الأساسي من اللجوء إلى المدارس الخاصة هو الهروب من الزحمة، فإذا كان الفصل الواحد في المدرسة الخاصة به أكثر من ٤٠ طالباً فلا جدوى من ذلك بالنظر إلى حجم الفصول أو الغرف بشكل واضح.

● هناك توجه لدى الوزارة حالياً لتحديد القدرة الاستيعابية للفصول الدراسية في المدارس الحكومية، وبالتالي لن يكون هناك فرق بينها وبين المدارس الخاصة، وهذا يضع المدارس الخاصة أمام تحدٍ كبير لتطوير منشآتها وقدراتها.

● ما الصعوبات التي واجهتها اللجنة في عملها؟
- بعض المدارس حاولت إخفاء بعض المعلومات والبيانات حول سجلاتها المالية وحساباتها خوفاً من الضرائب وغير ذلك، ولكن اللجنة ليس من شأنها المحاسبة والتدقيق في البيانات المالية، وهي المعنية فقط بفحص وتقييم الشروط والمواصفات الفنية للمدارس ورياض الأطفال الأهلية، وإجمالاً لم تواجهنا صعوبات تذكر.

● ما التقييم العام.. وهل ستعطي المدارس التي لم تستوف الشروط مهلة أخرى؟
- التقييم العام متوسط، ويمكن أن يتحسن بعد انتهاء عمل اللجنة الحالية، وعلماً حالياً هو تقييم وتصنيف وسيتم فرزهم حسب الفئات بالكمبيوتر عن طريق الوزارة عند تسليم النتائج النهائية للمسح الميداني الذي تقوم به اللجنة وبالتالي استبعاد المدارس مهلة فلا اعتقد ذلك لأنه سبق أن نزلت لجان أخرى عدة وفق الشروط واللوائح التي تسلموا نسخاً منها.

● صنعاء - الميثاق
تقوم وزارة التربية والتعليم حالياً بإجراء مسح شامل لتقييم وتصنيف مدارس ورياض الأطفال الأهلية وفق الشروط التي تضمنها قانون التعليم الأهلي واللائحة الوزارية، بهدف رفع مستوى التعليم الأهلي. وتنفذ المسح لجنة وزارية بدأت أعمالها يوم ١٧ مارس الماضي ضمن المرحلة الأولى التي تستهدف أمانة العاصمة وتنتهي بعد غد الأربعاء.

● وقد التقت «الميثاق» الأخت لطيفة حسين سراج مديرة التعليم الأهلي بمنطقة أزال التعليمية عضو اللجنة الوزارية لتسليط الضوء على أهداف المسح الذي تنفذه اللجنة وإبرز النتائج..

● قالت: الهدف من اللجنة أو الحملة هو تقييم وتصنيف المدارس ورياض الأطفال الأهلية في محافظات الجمهورية ضمن ثلاث فئات «أ، ب، ج»، والتي تنطبق عليها اللوائح والقوانين الوزارية، وإغلاق المنشآت التي لا تنطبق عليها المواصفات والهدف أيضاً هو رفع مستوى التعليم الأهلي.

● كيف تقيمين الوضع من خلال نزولكم الميداني؟
- بالنسبة للمدارس التي قمنا بزيارتها حتى الآن عددها ١٧ مدرسة ولا توجد سوى مدرسة واحدة يمكن تصنيفها ضمن الفئة الأولى «أ»، وبها نقص أيضاً في الشروط، أما البقية للأغلبية فهم في الحد الأدنى.

● المرحلة الأولى في الأمانة وسيتم تعميمها على بقية المحافظات، وقد بدأت ١٧ مارس ٢٠٠٧م، وستستمر حتى ١١ أبريل ٢٠٠٧م. وتعمل وفق قانون التعليم الأهلي الخاص ولوائح الوزارة، في السابق كان كل شخص لديه مال يقوم بفتح مدرسة استثمارية دون مراعاة للشروط التعليمية لأنها بدأت مزاوله عملها قبل صدور القانون، ونحن نحاول الآن الواعية بين الجانب الاستثماري والتعليمي والتربوي.

● بالنسبة للمعنى المدرسي لا يوجد مدرسة أهلية بمعنى خاص أنتهي لغرض التعليم إلا التي سوف نستحدث لاحقاً.

● كل المدارس الموجودة مجرد شقق سكنية لا تتوافر فيها الملاعب، وكذلك العامل وهي مهمة جداً ولكنها غير موجودة، فقط أنشاء ثانوية من لوازم المعلم، مع أن المعلم من

الشهداء والمسنون في حجة وتعز.
● ما الذي كانت تحمله القافلة؟
- كانت تحمل مائة ألف ريال فرانسلي للخوة حركة الشوار الدستوريين صنعاء.

● أين كنت حين اندلعت ثورة ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر الهيبات؟
- حين اندلعت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٦م كنت حينها في عدن. كنا نقوم بجمع القنارات للثورة في صنعاء وتوزيع المنشورات المضادة للنظام الإمبراطوري والاحتلال البريطاني في الشمال والجنوب والإعداد لثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م. وأحب أن أشير إلى مواقف تضامنية للشهيد إبراهيم حاصم الذي عمل حينها على تجهيز وإعداد مسلحين على الشريط الحدودي، عندما كان متوقفاً عن تداع ثورة سبتمبر في تعز، خضفة من عدم دعم البريطانيين للإمام.

● هناك من المناضلين والأحرار كانوا يتعرضون للاعتقال والنفي وارت واحد منهم.. كيف كان يتصرف الستمتع عليك؟
- كان هناك هود وصوماليون يوشون بنا وكانوا عملاء.. للبريطانيين ويراقيون أعمالنا.. أما بالنسبة لي فقد تعرضت للاعتقال بعد ثورة ١٤ أكتوبر أكثر من مرة ثم النفي إلى خارج منطقة كرش ولكنني حينها عدت إلى عدن عن طريق «المفالس» طور الباسحة لتواصل واجبي ونضالي كمواطن يمني. وهكذا حتى نال الوطن الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، كما شاركت في حصار صنعاء في تنظيم المقاومة الشعبية الذي كان يقوده محمد عبده نعمان وكانت أوضاع عصبية جداً.. خصوصاً عندما كانت الإذاعة توقف عملها كنا نعتقد أن الإذاعة سقطت، وهكذا نحو ثلاث مرات.

● وبعد عام ١٩٦٨م عدت بعدها للتجارة مرة أخرى في عدن، وعام ١٩٧٠م نقلنا تجارتنا إلى تعز وانشغلنا فيها إلى فترة قريبة.
● كلمة أخيرة.
- أتوجه عبر الصحيفة إلى فضامة الرئيس على عبد الله صالح بيمزني في الامتنان والرياسة بالمناضلين وأسره.. وشكراً.

تضال لا يطويه النسيان.. علي محمد نعمان

تبرع بـ «٥٠٠٠» شلن للحرس الوطني.. وخدم النعمان والزيري في «التواهي»

● علي محمد نعمان.. أحد المناضلين المنسيين بدأ نشاطه مع الحركة الوطنية في التواهي حين عندما كان طالباً في المدرسة الأهلية عام ١٩٤٧م. وقبل ثورة ٤٨م كان ضمن قافلة إلى الرامدة تسلّم بعدها إلى مثل حركة الثوار الدستوريين..

وقد تبرع للحرس الوطني بخمسة آلاف شلن التي كان يملكها آنذاك، وعندما اندلعت ثورة ١٤ أكتوبر المجيدة عمل في توزيع المنشورات والمشاركة في المسيرات والإضرابات وإخفاء سلاح الفدائيين وأعطائهم المعلومات في قيام قوات الاحتلال في التفتيش قبل الوصول إليهم. وقد تعرض علي محمد نعمان للاعتقال أكثر من مرة ثم نفي إلى خارج منطقة كرش ثم عاد مرة أخرى إلى عدن عن طريق المفالس طور الباسحة.. وفي الحصة التالية المزيد..

● حيناً عن بداية نشاطك النضالي في الحركة الوطنية؟
- بدأ نشاطي في الحركة الوطنية ومقاومة الاستعمار عندما كنت طالباً في المدرسة الأهلية عام ١٩٤٧م. وخاصة عندما وجهني خالي محمد سلام حاجب، الذي يعمل على رعاية مصالح الأستاذين أحمد محمد نعمان، ومحمد محمود الزيري اللذين كانا جالسين في منزل خالي في «التواهي».. كما بدأ حقيقي على الاستعمار البريطاني عندما دخلت المدرسة الأهلية في التواهي عام ١٩٤٧م للدراسة.. حيث فرض الاستعمار على اشتراكات عن الدراسة بينما أولاد خالي كانوا لا يدفعون شيئاً باعتبار أنهم من الجنوب وأنا من الشمال.. وهذه معاملة ضمن سياسته، ففرق تسد، المعرفة، حيث كان منزل خالي مستقراً لتلاقي الأحرار والمناضلين أمثال مطيع سماح وأبوراس وسيف الإسلام إبراهيم ابن الإمام وغيرهم.. وترأسن ذلك حين مع بدء تشكيلهم لجمعية اليمن الكبرى أصدرت صحيفة تاطفة باسم أحرار ومناضلي اليمن تسمى «صوت اليمن»، والتي كانت تحول من الاشتراكات والتبرعات من المواطنين والتجار اليمنيين الموجودين في الحبشة كاشتركت كانت ترسل إلى عدن.. وحديثها تكون حزب الأحرار عام ١٩٤٤م التي ضمت نخبة من المناضلين.. كما التقى محمد عبده نعمان عام ١٩٦٧م وانتقل بعدها من عدن لنخضم إلى المقاومة الشعبية التي شكلها النعمان لدرحر فلول المشيخي وانحصار الثورة والجمهورية، وفي حصار صنعاء.

● حيدراً لو تختصر لنا نشاطك ضمن هذه التكتلات الناشئة؟
- اقتصر عملي على توزيع المنشورات والمشاركة في المسيرات والإضرابات وجمع الاشتراكات والتبرعات حتى جاء سيف الإسلام إبراهيم كرئيس للحركة الوطنية بعد.. كما كنت قبل ثورة ١٩٤٨م من مرفاقي القافلة التي أرسلت من محمد سلام حاجب إلى الرامدة إلى عند الشيخ إبراهيم (....) الذي كان يقوم بزيارتنا إلى صنعاء إلى مثل حركة الشوار الدستوريين والمناضلين في العاصمة صنعاء لشراء الأسلحة، حيث كان النوار في صنعاء في أزمة مالية.. كما كانت تأتي من اثيوبيا عبر الجمعية الوطنية اليمنية بدعم مالي كانت تتفق على أسس

كان هناك هود وصوماليون يوشون بنا وكانوا عملاء للبريطانيين ويراقيون أعمالنا
كان هناك هود وصوماليون يوشون بنا وكانوا عملاء للبريطانيين ويراقيون أعمالنا
كان هناك هود وصوماليون يوشون بنا وكانوا عملاء للبريطانيين ويراقيون أعمالنا